http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1643) السنة السابعة - الاحد (1) تشرين الثاني 2009

القوات الاميركية «قلقة» من تصاعد العنف قبيل الانتخابات

اليوم.. المبعوث الأممي المكلف بالتحقيق في هجمات الأربعاء يصل بغداد

الاضرار الناجمة عن تفجيرات الاربعاء الدامي

بغداد / المدى والوكالات

سبقت انباء وصول مبعوث الامم المتحدة المكلف بالتحقيق في الاعتداءات الاخيرة التي طالت المؤسسات الحكومية العراقية، تحذيرات صادرة عن القيادات الامنية الاميركية، والدينية في العراق من تدهور الامن مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية التي يفترض ان تجرى منتصف كانون الثاني ٢٠١٠.

واعلن مصدر في الامم المتحدة السبت ان مبعوث الامم المتحدة المكلف التحقيق وتقييم الوضع الامني سيصل اليوم الاحد الى بغداد بعد سلسلة الهجمات التي ضربت بغداد وادت الى استشهاد نحو ٢٥٠ شخصا. واوضح المتحدث باسم بعثة الامم المتحدة في العراق سعيد عريقات بحسب وكالة فرانس برس: ان «برنامج اوسكار فرناندز تارانكو سيتضمن بالتأكيد مباحثات مع وزير الخارجية هوشيار زيباري واشخاص اخرين ضروريين خلال مهمته الاولية». من جانبه، قال وزير الخارجية انه «حريص على مقابلته».

واعلن الامين العام للامم المتحدة بان كي مون الاربعاء انه سيرسل مبعوثا الى العراق لاجراء مشاورات مع الحكومة «بشأن مسائل الامن والسيادة» بعد اربع هجمات استهدفت ثلاث وزارات ومبنى محافظة بغداد في ١٩ اب الماضي والاحد الماضي وادت الى استشهاد نحو ٢٥٠ شخصا واصابة اكثر من الف جريح.

واشار الامين العام الى انه طلب من نائب الامين العام للمنظمة الدولية للشؤون السياسية اوسكار فرناندیز تارانكو الذهاب الى العراق «استجابة لطلب من الحكومة العراقية». وقال «كما في اي مكان اخر، تستهدف اعمال العنف هذه الابرياء وتقويض الديموقراطية الهشة في البلاد». ودعا رئيس الجمهورية جلال طالباني خلال مناقشة الجمعية العامة للامم المتحدة الشهر الماضي، الى تشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق في الاعتداءات الدامية التي ضربت البلاد منذ ٢٠٠٨ بما في ذلك تلك التي وقعت في ١٩ اب الماضي. واكد طالباني «من حيث طبيعة وحجم الهجمات لم تكن تحدث من دون مساعدة خارجية وبالتالي فانها تبرر فتح تحقيق».

وتسود حالة القلق سواء من القيادات الامنية الاميركية او الدينية في العراق من تدهور الامن مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية التي يفترض ان تجرى منتصف كانون الثاني ٢٠١٠. وتوقع جنرال أميركي ان يخطط المتمردون لهجمات كبيرة جديدة، تشبه التفجيرات التي شهدتها بغداد الأحد الماضي قبل الانتخابات النيابية. وقال الميجور جنرال جون جونسون: ان استقرار الوضع الأمني سيكون بحلول منتصف العام المقبل، لكنه أكد ان العنف دافعه سياسي في محاولة للتأثير في تشكيل الحكومة المقبلة وهذا «مصدر قلق». وأضاف نائب القائد العام لعمليات الجيش الاميركي في العراق بحسب فرانس برس «علينا الا نستبعد ان تكون بعض هذه الجماعات تريد شن هجوم واسع للفت انتباه وسائل الإعلام وفي محاولة لإثبات وجودها ومحاولة لترهيب الشعب».

ورداً على سؤال عما اذا كان يتوقع ان يحاول المسلحون تنفيذ المزيد من التفجيرات الكبيرة وربما المتقطعة بعد الهجومين الانتحاريين في وسط بغداد الأحد قال: «لا استطيع أن اتحدث عما يريدون ان يفعلوه. انها امور نتوقع ان يحاولوا فعلها». وتابع «ندرس هذا الاحتمال ونعمل مع نظرائنا العراقيين للتأكد من انهم على استعداد افضل ما يمكن في حال حدوث ذلك». وأضاف «حتى اذا حدث ذلك، فمن المؤكد انها لن تكون مفاجأة لنا». وعلى رغم إصرار رئيس الوزراء نوري المالكي على ان التفجيرات الأخيرة لن تؤثر في الانتخابات، اعترف المسؤولون بأنه يمكن ان تستهدف مراكز الاقتراع. وقال القائد الاميركي ان «هناك احتمالا ان يحاول الذين لا يريدون للعراق التقدم ولا يريدون الحلول السياسية للقضايا التي تواجه العراقيين، استخدام العنف لعرقلة ذلك في الفترة التي تسبق الانتخابات وبعدها». وأضاف: ان هؤلاء «سيدركون ان الانتخابات هي نقطة مهمة جداً لكن تنصيب حكومة بعد ذلك هو بالقدر ذاته من الأهمية». ومع ان عدد الهجمات والوفيات الناجمة عن العنف تراجعت، مقارنة مع العام الماضي، الا انها تبقى مرتفعة وفقاً للمعايير الدولية وتشكل خطراً قائماً. وفي الواقع، يعتبر عدد قتلى هجمات الأحد الماضي وحدها اقرب الى عدد القتلى الذين قضوا في اعمال عنف خلال ايلول الماضي. وقال جونسون «منذ بعض الوقت نشهد تراجعاً ملحوظاً في عدد الهجمات، لكن طبيعة هذه الهجمات كتلك التي وقعت الأحد، ركزت على قوات الأمن العراقية وحاولت لفت انتباه الشعب العراقي». وأضاف «من الواضح تماماً ان الهدف من هذه الهجمات هو تقويض مصداقية الحكومة والتشكيك بقدرات قوات الأمن». وأعرب عن اعتقاده بأن العراقيين يثقون بقوات الشرطة والجيش، لكن كثيرين منهم عبروا عن غضبهم بعد وقوع تفجيرات الاحد.

من جانبه، اتهم محافظ بغداد صلاح عبدالرزاق قوات الأمن العراقية بالإهمال ودعا وزير الداخلية جواد البولاني وقائد عمليات بغداد الفريق عبود كنبر الى الاستقالة. كما حذر جونسون من ان الحدود العراقية مع سورية وايران ما زالت «مصدر قلق كبير برغم انخفاض عدد الاشخاص والاسلحة التي يجري تهريبها عبرها». وقال: «يمكن ان نرى اشخاصاً يحاولون استغلال هذه الحدود او التسلل عبرها او نقل وسائل قاتلة عبرها».

واتهم العراق بعد تفجيرات الاربعاء الدامي في ١٩ آب، دمشق بتقديم ملاذ آمن لمدبري هذه الهجمات. وأشار جونسون الى ان «عدد المتسللين في تراجع لكن الامر ما زال يتطلب اهتماماً كبيراً لمنع تسلل اي شخص عبر هذه الحدود».

وتنشر الولايات المتحدة حالياً ١٢٠ الف جندي في العراق. ويفترض ان تغادر هذه القوات العراق بموجب الاتفاق الامني بين بغداد وواشنطن منتصف العام المقبل على ان يتم الانسحاب الكامل نهاية ٢٠١١.

على الصعيد ذاته، قال الشيخ عبد المهدي الكربلائي ممثل السيستاني في كربلاء: «مع تكرار التفجيرات بالأسلوب ذاته وفي المربع الأمني ذاته، لا بد لنا من مراجعة شاملة ودقيقة للخطة الأمنية المطبقة في بغداد».

واستهدف هجومان انتحاريان بسيارتين مفخختين الأحد مبنى وزارة العدل والبلديات والأشغال العامة ومبنى محافظة بغداد ما أدى الى استشهاد اكثر من ١٥٠ شخصاً واصابة مئات. وأكد الكربلائي ضرورة ان «يكون هناك تشخيص عاجل للأسباب التي ادت الى وقوع هذه التفجيرات». وأضاف «ليس من الصحيح الاعتماد على التكهنات والاحتمالات غير المبنية على دليل»، لأنها تكشف أننا «لا نستطيع حماية البلاد من التفجيرات المحتملة قبل موعد الانتخابات». وكان يعبر بذلك عن اعتراضه على تصريحات مصادر امنية بوجود هذه السيارات في المنطقة وعدم تسللها من خارجها. وحذر من وقوع هجمات جديدة. وقال ان «الفترة (المقبلة) حساسة جداً والقوى الإرهابية تعول على زعزعة ثقة المواطن بالحكومة والقوى السياسية وبكفاءة الأجهزة الأمنية».

وفي البصرة قال الشيخ خالد الملا، خلال خطبة الجمعة في جامع العبايجي ان «هناك عجزاً من مقابلة الفئات الإرهابية لا سيما انها أعلنت نفسها، فيما كان الرد هزيلاً». وطالب الدول الاسلامية بموقف رافض للهجمات، قائلاً «نطالب بموقف من علماء الدين مثل الأزهر وايران والمغرب ونطالب برفض هذه الهجمات».

من جهته، قال عضو لجنة العلاقات الخارجية البرلمانية النائب عن التحالف الكردستاني عبدالباري زيباري ان «العراق سيطلب من المبعوث الاممي حض الامم المتحدة على التحقيق في كل الجرائم الارهابية التي تعرض لها منذ ٩ نيسان عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم». وأكد في تصريح صحفي ان «مشروع هيئة رئاسة الجمهورية الذي يطالب باعتبار الجرائم التي تعرض لها الشعب العراقي جرائم حرب دولية سيطرح على فرناندیز»، معرباً عن «ثقته الكاملة بأن تتبنى الامم المتحدة هذا المطلب وأن يشمل التحقيق كل التفجيرات والاعتداءات الارهابية التي حدثت في العراق». وانتقد زيباري الحكومة بشدة لعدم «تزويدها البرلمان ولجنة العلاقات الخارجية فيه بمعلومات عن نتائج التحقيقات في تفجيرات الاربعاء او الاحد الماضي، ولم تطلعه حتى على نتائج محادثاتها مع الامم المتحدة ومجلس الامن حول المحكمة الدولية»، ودعاها إلى «إطلاع الشعب العراقي على المعلومات الاستخبارية التي في حوزتها عن الهجمات الارهابية قبل تقديمها الى المبعوث الاممي حتى يقف الشعب بكل فئاته والبرلمان عليها».

ثلاث عراقيات اختلفن في الرؤى والأفكار واتفقن على أمنية الفوز بمقعد نيابي

بعقوبة/ وكالات

تسعى ثلاث مرشحات في محافظة ديالى المضطربة للفوز بمقعد برلماني في الانتخابات المقبلة، رغم الصعوبات والمخاطر التي تواجههن.

فالفوز بمقعد في البرلمان عبر خوض غمار الانتخابات هدف تسعى إلى تحقيقه النساء الثلاث اللواتي اختلفن في الرؤى والافكار السياسية وكيفية الوصول إلى اهدافهن في ظل اوضاع امنية غير مستقرة حاليا، فرضت عليهن توجهات كان لها تاثير في نظرتهن إلى طبيعة القائمة الانتخابية سواء كانت مغلقة أو مفتوحة لكنهن اتفقن في الامنية وهي الفوز بمقعد في البرلمان.

فسناء السعدي (مستقلة) تفضل القائمة المغلقة وتراها أكثر امنا لها، فيما ترى دلال القاسمي، تنتمي لتيار اسلامي أن القائمة المفتوحة حل ديمقراطي يتيح للناخبين اختيار الافضل من بين المرشحين، اما زهرة عبد الرحمن القيسي التي تنتمي لتيار علماني، فهي تؤيد القائمة المفتوحة لكنها قلقة بذات الوقت من استهداف المسلحين لها.

وقالت سناء السعدي (٤٠ عاما) تعمل مدرسة بحسب وكالة انباء (شينخوا) «ادرك اهمية مشاركة المراة في العمل السياسي باعتبارها نصف المجتمع ولديها الامكانية في تغيير الكثير من الرؤى والافكار والحصول على حقوق اكثر للمرأة، لكن عالم السياسة ليس يسيرا وأمنا بل محفوفاً بالاخطار». واعربت عن تأييدها للقائمة المغلقة، ملمحة انها ربما تبتعد عن السياسة في حال تم اعتماد القائمة المفتوحة حتى لاتتسبب في الحاق اذى لعائلتها باي شكل من الاشكال، لانها تسكن حاليا في الاحياء الغربية لمدينة بعقوبة مركز المحافظة، وهي منطقة لاتزال غير آمنة بالنسبة لاي ناشط في مجال السياسة. واشارت إلى أنها لاتزال مترددة في قبول عرض لاحد الاحزاب السياسية من اجل أن تشترك في قوائمه الانتخابية وتصبح احدى مرشحيه المستقلين في الانتخابات البرلمانية المقبلة.

واوضحت السعدي: أن النساء المستقلات لايتمتعن باي شيء سوى اسمائهن اما اللواتي ينتمين إلى احزاب سياسية نافذة فهناك الكثير من سبل الحماية متوفرة لهن بعكس المستقلات اللائي هن اقرب إلى الخطر. واضافت أن هناك انفتاحاً واسعاً وايجابياً في نظرة الاحزاب السياسية تجاه استقطاب الشخصيات المستقلة إلى قوائمها الانتخابية والابتعاد عن القوائم الحزبية ١٠٠ في المائة لاعطاء صورة اكثر تنوعا وقبولا للمواطنين وبالتالي كسب اصواتهم في الانتخابات المقبلة.

اما دلال دهام القاسمي (٣٦ عاما) طبيبة نسائية فهي مرشحة ضمن قائمة حزب اسلامي فقد قالت: «الدستور العراقي منح المرأة حقاً في صنع القرار، لذا لابد أن لانضيع الفرصة بحجة الخوف من اصداء الانفجارات ونعيش في سبات داخل منازلنا»، مؤكدة أن دخول المرأة معترك العمل السياسي له ايجابيات كثيرة لانها جزء هام من المجتمع ويمكنها أن تساعد في ايجاد الحلول الناجعة في كافة الملفات الهامة التي تهم الشعب. وترى القاسمي أن القائمة المفتوحة هي الحل الديمقراطي الذي يوفر للناخبين حرية الاختيار بين المرشحين، قائلة «هذا ما نريده ونأمل أن يتحقق»، مشددة على انها لاتخاف من اين يكون اسمها واضحاً للعيان لان طريق الخوف لايمكن أن يؤدي إلى النجاح ولابد للمرشح أن يكون قوياً لكي يواجه الصعاب. واعربت عن أملها في تحقق النجاح والفوز بمقعد في البرلمان المقبل للاسهام في وضع الحلول للكثير من الملفات العالقة ومنها الصحة والاطفال والبيئة.

الوضع الامني اثار القلق لدى زهرة القيسي (٤٥ عاما) تعمل مهندسة في دائرة حكومية ومرشحة ضمن تيار سياسي علماني، وفرض عليها احتمالية تغيير سكنها خوفا من الحاق الاذى بها اذا ما اعتمدت القائمة المفتوحة رغم انها ترى ان القائمة المفتوحة هي الحل الوحيد للديمقراطية وتحقيق المساواة واعطاء فرصة حرية الاختيار للناخب. وتحاول القيسي أن توفق بين قلقها المزمن منذ شهور حيال الوضع الامني غير المستقر وبين رغبتها بالقائمة المفتوحة لذا سيكون امامها عدة خيارات عند اعلان البرلمان طبيعة القائمة، وهي اما الانتقال للسكن في منطقة اكثر امانا، وهي ترى أن هذا الخيار اكثر ملائمة لها، لانها تجد في مشاركة المرأة في الانتخابات حقاً ينبغي أن لاتخسره، معربة عن املها بالفوز لتحقيق مطالب النساء وخاصة الارامل منهن.

ويشار الى أن البرلمان فشل ست مرات حتى الان في اقرار قانون الانتخابات الجديد، التي من المقرر ان تجري في ١٦ كانون الاول المقبل، نتيجة عدم توافق الكتل البرلمانية فيما بينها على عدد من القضايا.

اليمن تطالب واشنطن باطلاق سراح معتقليها

الافراج عن سعودي قضى خمسة أعوام في سجن سوسة

الرياض/ وكالات

تسلمت الجهات الأمنية السعودية، المعتقل السعودي في سجن سوسة في العراق بكر سليمان الرخيص (٢٧ عاماً)، وهو من أهالي مدينة سكاكا، بعد انتهاء محكوميته في العراق، بعدما أدين بتهمة دخول العراق بطريقة غير شرعية قبل نحو ٥ أعوام.

وقال والد الرخيّص في تصريحات صحفية إن ابنه ذهب إلى العراق من دون علمه في تشرين الثاني ٢٠٠٤، و«لم أشعر بأي تغيير في سلوك ابني قبل ذهابه إلى العراق، ولو علمت بنيّته لمنعته». وأضاف: «والدة بكر كانت تمر منذ اعتقال ابنها في العراق بحال نفسية سيئة، وتشعر بالألم والأسى لفراق ابننا الأكبر». وحمّل سليمان الرخيص ما سماه «جهات مشبوهة» مسؤولية ذهاب ابنه إلى العراق من دون إذن والديه، وقال صهر العائلة خالد: ذهب بكر مع مجموعة من الشبان على متن سيارة أحدهم إلى العراق عن طريق سورية، «بعد أن افتقدناه ذهبت أنا ووالده إلى إمارة منطقة الجوف لمنعه من السفر، لكنه في ذلك الوقت كان قد دخل العراق».

وأشار إلى أن القوات الأميركية في العراق قبضت على بكر أثناء اقتحامها الفلوجة عام ٢٠٠٤، وحُكم عليه بالسجن بتهمة الدخول غير المشروع إلى العراق. ولفت إلى أن الصليب الأحمر الدولي توسط من أجل إطلاق بكر، «وتم ترحيله إلى العاصمة الأردنية عمّان الأحد الماضي، ومنها مباشرة إلى الرياض».

وذكر أن المسؤولين في وزارة الداخلية السعودية أبلغوه بأنه سيتم تمكين أفراد أسرة بكر من زيارته الأسبوع المقبل، «بعد أن يحجز سكن لهم في مدينة الرياض على حساب وزارة الداخلية».

من جهتها طلبت اليمن عبر الجهات المختصة من الولايات المتحدة الأمريكية تسليم المعتقلين اليمنيين في السجون العراقية وسجن باغرام بأفغانستان والذين اعتقلوا على خلفية الدخول إلى العراق وأفغانستان لـ«مواجهة القوات الأمريكية» كما تقول واشنطن. وقال مصدر مطلع بحسب صحيفة«الوطن» ان الجانب اليمني سلم مساعد وزير الدفاع الأمريكي لشؤون المعتقلين طلبا بتسليمه يمنيين اثنين محتجزين في قاعدة باغرام بأفغانستان، وتضمن الطلب اليمني إطلاق المعتقلين في العراق أو إفادة الجانب اليمني بمعلومات عن عددهم وهوياتهم وملابسات اعتقالهم. وأضاف المصدر ان الجانب الأمريكي وعد بتسليم السفارة اليمنية في واشنطن معلومات عن المعتقلين اليمنيين في العراق في حين يعتبر الجانب الأمريكي سجناء باغرام مقاتلين أعداء قبض عليهم في ساحة المعركة وتسري عليهم القرارات التي ستتخذ بحق سجناء غوانتانامو.

ما بعد انفجارات الأحد الدامية

مصاعب كبيرة أمام سكان بغداد

بغداد/ بشير الاعرجي والوكالات

ادت التفجيرات الاخيرة التي طالت وزارة العدل ومجلس محافظة بغداد الاحد الماضي الى تداعيات انتقلت تأثيراتها الى الشارع العراقي، وتختص بالزحام الذي يلف شوارع العاصمة نتيجة الاجراءات الامنية والتشدد في السيطرات المنتشرة في عموم بغداد.

وينظر العراقيون الى هذه الاجراءات من منظارين: الاول بانها ضرورية لمنع تكرار الاعتداءات على مؤسسات الدولة، فيما يرى الاخرون انها لا تؤدي النتائج المرجوة، بل تضيق الخناق على المواطنين جراء الزحام الكبير وساعات الانتظار التي يقضونها في الشارع، سواء للذهاب الى العمل او العودة الى المنازل.

وقال عادل ابراهيم ان مشهد الزحام امام السيطرات الامنية اصبح معتادا لدى سكان بغداد، لكن برغم الاذى النفسي الذي يلحق بالمواطنين، الا انه ضروري لردع الارهابيين ولو بنسب قليلة في تنفيذ عملياتهم الاجرامية. واضاف ابراهيم/ ٤٤ سنة: اصبحنا بعد تفجيرات الاربعاء والاحد الداميين نتمسك باي اجراء يحمينا من هجمات المجرمين، ولو على حساب راحتنا الشخصية، وهذا الامر يدعو الاجهزة المختصة الى ابتكار طرق جديدة تمتزج فيها رغبة المواطنين بالتخلص من الارهاب، واجراءات عملية تكون فيها قوتها ظاهرة للعيان في الشارع كي تنتهي الهجمات الارهابية عن بلادنا.

من جهته قال محمد عبدالهادي (٤٣ سنة) سائق سيارة أجرة، وعلامات الغضب والاستياء بادية عليه بشكل واضح «ماذا نفعل؟ وأين نذهب؟ الارهابيون يقتلوننا، وقوات الأمن تغلق الشوارع، وتقطع ارزاقنا»، واضاف «خرجت منذ أربع ساعات ولم أقابل سوى شخصا واحداً، وقد تركني في منتصف الطريق واعطاني نصف الأجرة، بسبب الازدحام». واستغرب عبدالهادي من الاجراءات المعقدة التي تتخذها قوات الأمن قائلا «قوات الأمن لا تعرف سوى قطع الطرق والتضييق على المواطن، بعد الانفجارات الكبيرة، لا ادري لماذا لا يوجد في كل نقطة تفتيش أكثر من جهاز لكي تسهل حركة الناس»، معربا عن اعتقاده بان قوات الأمن كلما يقع انفجار تعقد الاجراءات مما يؤدي إلى الاختناقات المرورية وتعلن بانها كثفت الاجراءات الامنية».

على صعيد متصل، قال حيدر عبد الامير «برغم ان يوم امس وامس الاول عطلة اسبوعية، الا أنك ترى طوابير السيارات على بعد مئات الأمتار عند كل نقطة تفتيش، وهذا أدى الى غضب واستهجان الناس من الاجراءات الأمنية غير المبررة في عموم مناطق العاصمة». ودعا عبد الامير بحسب وكالة (شينخوا) قوات الأمن، بدلا من أن تضيق الخناق على الناس من خلال الاجراءات الامنية، إلى أن تنشط في الجانب الاستخباري وتكثف من نشاطاتها في هذا المجال بحيث تتمكن من اختراق هذه الجماعات وتعرف خططها وتفشلها قبل أن تقع للحفاظ على أرواح المواطنين وليس خلق مصاعب للناس بعد كل تفجير.

بدورها، قالت شيماء علي موظفة حكومية في مؤسسة وسط بغداد، وتسكن غربي بغداد، «قبل التفجيرات استغرق بين ٤٥ إلى ٣٥ دقيقة للوصول إلى عملي، أما بعد التفجيرات فيوم أمس استغرقت أربع ساعات حتى وصلت إلى منزلي، والسبب هو الاختناقات المرورية نتيجة عمل نقاط التفتيش». وأضافت «اذا استمرت هذه الظروف كما هي، فاعتقد أن مؤسسات الدولة لن تمارس عملها بشكل صحيح لان وصول الموظفين يستغرق حوالي ثلاث ساعات، ونفس الوقت لوصولهم إلى منازلهم، وبالتالي سوف ينهك هذا الموظف ويقل عطاؤه». وتابعت مازحة «أقترح على المؤسسات الحكومية أن تخصص غرف نوم لموظفيها، وتقسمهم إلى قسمين، قسم يبقى في المؤسسة والقسم الثاني يذهب إلى البيت، وبعد كل يومين يتم التبديل بينهم».

ويشار الى أن العاصمة بغداد شهدت يوم الأحد الماضي تفجير شاحنتين مفخختين تحمل احداهما طنين من المتفجرات قرب وزارة العدل ومجلس محافظة بغداد في منطقة الصالحية اسفرتا عن استشهاد ١٥٥ شخصا واصابة اكثر من ٥٠٠ بجروح، فضلا عن فقدان اطفال من دار حضانة تابعة لوزارة العدل.

وعلى ضوء هذه التفجيرات قررت قيادة عمليات بغداد، توقيف ١١ ضابطا برتب مختلفة، و٥٠ منتسبا من القوة المكلفة بحماية منطقة الصالحية التي وقعت فيها التفجيرات واحالتهم إلى التحقيق، كما قررت معاقبة كل مسؤول أمني يحدث تفجير في المنطقة المسؤول عنها أمنيا، الأمر الذي أدى إلى تشدد هؤلاء القادة الأمنيين في اتخاذ الاجراءات الأمنية.

على صعيد متصل، قال المحلل السياسي صباح الشيخ «إن التفجيرات الأخيرة جزء من ستراتيجية جديدة استخدمتها الجماعات المسلحة لخلق فجوة بين المواطن والاجهزة الامنية، لانها (الجماعات) تعرف حقق المعرفة أن الاجهزة الامنية تكثف من اجراءاتها عقب كل انفجار ما يؤدي إلى تأخير المواطنين وانتظارهم لوقت طويل حتى يعبروا نقاط التفتيش الامر الذي يخلق تذمرا شديدا لديهم». ودعا الشيخ الأجهزة الأمنية إلى تفعيل الجانب الاستخباري، والقيام بأعمال استباقية لمنع وقوع الهجمات، وليس فقط تكثيف الاجراءات الامنية، ومراعاة ظروف الأهالي وخاصة الطبقات الفقيرة الذين يكسبون قوتهم اليومي من خلال عملهم في الشوارع والأسواق العامة.